المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 106

تقرير شهر جويلية 2022

335
تحركا احتجاجيا

10
حالة انتحار ومحاولة انتحار

3530
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقرير شهر جويلية 2022 حول الاحتجاجات الاجتماعية والحراك الاجتماعي

بنسق متذبذب تواصل للشهر السابع على التوالي تراجع منسوب التحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي لأسباب تبدو مبرراتها سياسية وأيضا اقتصادية واجتماعية. وقد زادت الضبابية وعدم وضوح الرؤيا في نسق هذا الارتباك الجلي في التحركات الاحتجاجية فتظهر اهتزازتها خاصة خلال الفواصل السياسية ويمتزج فيها ما هو سياسي بما هو اقتصادي واجتماعي. فخلال شهر جوان سجل الحراك الاحتجاجي زيادة بنسبة 35.6 بالمئة مقارنة بشهر ماي (795 تحرك احتجاجي مقابل 586 تحرك احتجاجي في ماي) ويترافق ذلك مع خروج الكثير من الحركات الشبابية الرافضة للمسار وللتهديدات التي يستبطنها مشروع الدستور الجديد تجاه الحريات الفردية والعامة الا ان الحراك الاحتجاجي سرعان ما تراجع خلال شهر جويلية بنسبة ناهزت 57 بالمئة وتزامن ذلك مع تنظيم استفتاء حول دستور جديد بتاريخ 25 جويلية.

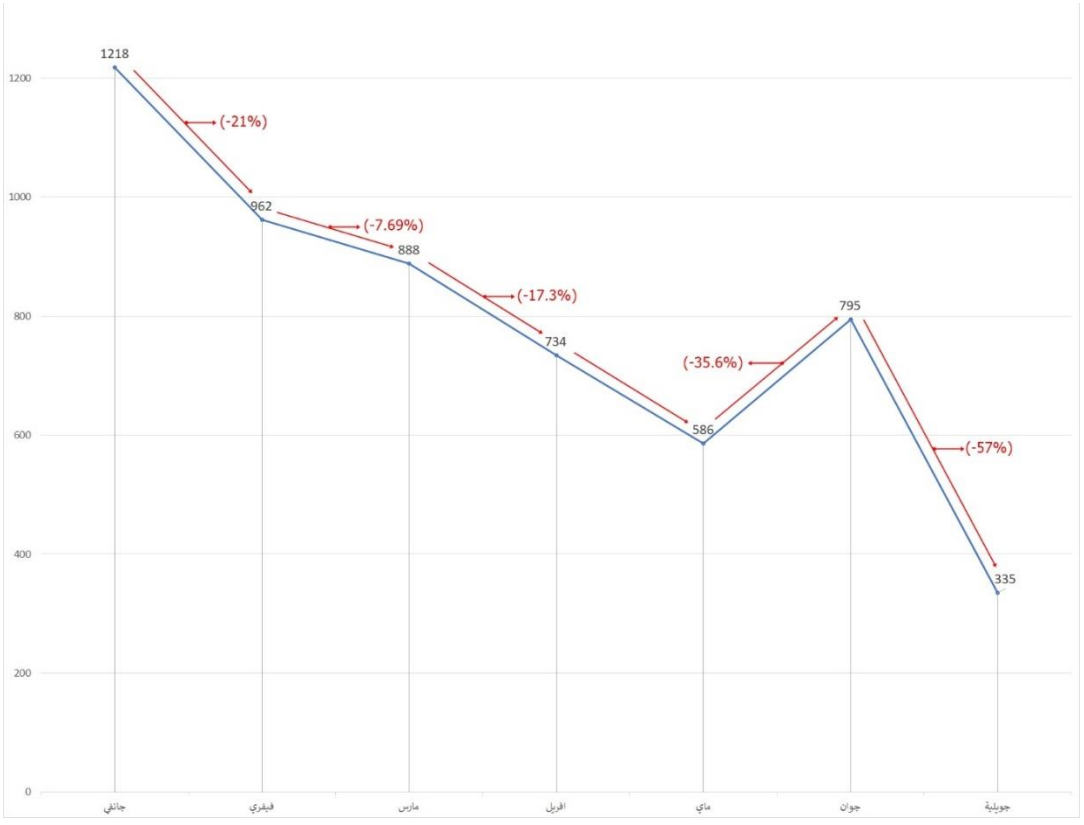

هذه المؤشرات تؤكد ان التحركات الاحتجاجية مستمرة ومتواصلة الا انها كانت محلية وغير ممتدة وقد تظهر بعضها غير قادرة على التعبئة الا انها موجودة وهذا مؤشر لمراكمة الغضب تجاه مجمل الأوضاع في البلاد.

كما ترافق هذا التراجع الواضح في نسق الحراك الاحتجاجي خلال شهر جويلية (335 تحرك احتجاجي) مع زيادة في عدد المهاجرين التونسيين الواصلين بطريقة غير نظامية الى إيطاليا (3530 مهاجرا) وكذلك احباط مئات الرحلات غير النظامية ومنع آلاف آخرين من العبور غير النظامي نحو إيطاليا. وبالتالي كانت الهجرة غير النظامية شكلا آخر من الاشكال الاحتجاجية وحل للخلاص الفردي لجأ اليه غاضبون من الواقع الاقتصادي والاجتماعي وهو وجه آخر من وجوه الحراك الاحتجاجي.

وان لم يختلف الوضع العام في البلاد خلال شهر جويلية عن الأشهر السابقة الا انه، بخصوصيته، يعطي مؤشر اولي حول ملامح الوضع الاجتماعي خلال الأشهر القادمة وحجم تداعياته على الوضع السياسي والاقتصادي.

سياسيا:

كان شهر جويلية موسم ذروة في انتشار خطاب العنف والكراهية الذي رافق الحملة الانتخابية الخاصة بتنظيم استفتاء 25 جويلية وكان موقع فايسبوك منصة رئيسية لسحل فاعلين سياسيين ونشطاء حقوقيين وتنامي خطاب العنف والتخوين والتقسيم. وعلى الميدان كانت ردات فعل الشرطة تجاه المحتجين عنيفة من ذلك عدم التقيد بما ينص عليه القانون في استخدام القوة ضد المتظاهرين واستخدام الغاز المشل للحركة مباشرة في وجوه المحتجين مما تسبب في اصابتهم مثل إصابة نقيب الصحفيين محمد ياسين الجلاصي وأيضا الاعتداء بالعنف على الصحفيين اثناء أداء مهامهم على غرار صفع الصحفية يسرى الشيخاوي. هذه جملة من المؤشرات التي تؤكد عودة الهيمنة الأمنية واسترجاع السطوة وهي دون شك نتاج أداء سياسي واضح يبدو انه معتمد على سياسة العصى الغليظة في وجه الجميع.

هذا العنف العام، سواء في موقع فايسبوك الذي يؤمه أكثر من 8 مليون تونسي او في الميدان من خلال عنف الشرطة، كانت له تداعياته حتى على مستوى الاقبال على الاستفتاء فالمقاطعة كانت شكلا احتجاجيا بالنسبة لعدد هام من الناخبين وهو احتجاجي عفوي وغير مؤطر يأتي ردة فعل على عدم التفاعل مع ما يحصل او نكران له. فالعزوف

الانتخابي الذي كان في حدود 70 بالمئة انقسم على ثلاث فئات هناك الفئة غير المعنية بما يحصل وهناك فئة مقاطعة لاسباب سياسية وهم المعارضة وهناك فئة محبطة. وهناك أيضا فئة من الناخبين ذهبوا للتصويت ب"نعم" دون حتى الاطلاع على الدستور وهو شكل احتجاجي آخر اعتمد على التصويت العقابي للقطع مع المنظومة السابقة وبالتالي لم يخلو المناخ السياسي من الحراك الاحتجاجي وامتزج ماهو سياسي بما هو اجتماعي. وهو أيضا شكل احتجاجي لا مرئي ولا يمكن رصده لكنه تعبيرة قائمة. هناك أيضا احتجاجات سياسية أخرى باشكال مختلفة كانت في شكل ندوات ومؤتمرات للنقاش حول محتوى الدستور الجديد وقراءة نسخته الأولية وإعلان المقاطعة والرفض.

اقتصاديا واجتماعيا:

لم يختلف الوضع الاقتصادي والاجتماعي عن الأشهر السابقة اذ تواصل ارتفاع نسبة التضخم خلال شهر جويلية ليبلغ 8.2 بالمئة الامر الذي تنعكس تداعياته على مستوى المقدرة الشرائية لتزيد من حجم التدهور المعيشي الذي يغذي حالة الاحتقان الاجتماعي.

وقد نبه المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، وهو هيكل يتبع رئاسة الجمهورية، خلال النصف الأول من شهر جويلية الى ان معطيات الوضع الغذائي الوطني خلال السداسي الأول من العام الجاري تؤشر الى تدهور هام جدا للمقدرة الشرائية للمواطن التونسي مع ارتفاع غير مسبوق لعجز الميزان الغذائي خاصة تحت تداعيات الحرب الروسية الاكرانية ودعا المعهد الى اتخاذ إجراءات عاجلة تفاديا لمزيد التدهور خلال السداسي الثاني من العام وخلال العام المقبل.

كما لم تخرج البلاد من دائرة ازمتها المالية ولا تظهر أي مؤشرات خروج قريب من هذه الازمة مع استمرار خيار التداين الخارجي والخضوع لشروط الإصلاحات المطلوبة من الجهات الدائنة.

أما على مستوى الخدمات العمومية يبدو ان أداء السلطة اعتمد المنطق الليبرالي فتوقف عند معالجة ازمة التمويل العمومي دون ان تنتبه الى التراجع الواضح في مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وبالتالي أصبحت المؤسسة العمومية تعيش ازمتين ازمة التمويل من جهة وأزمة تراجع جودة الخدمات من جهة ثانية الامر الذي ينعكس على انتظارات المواطن ومدى ثقته في مؤسسات الدولة. كما ان أداء السلطة ما يزال يعتمد على التعامل مع المواطن كرعية وليس على أساس مبدأ المواطنة الكاملة.

احتجاجات شهر جويلية

برز خلال شهر جويلية تحول نوعي في طبيعة ردات الفعل الاحتجاجية نذكر أبرزها:

- في اوتيك (ولاية بنزرت) إزاء ازمة العطش وانقطاع مياه الري لاكثر من شهرين تعمد فلاحون المضي نحو حلول فردانية بديلة تمثلت في تركيز معدات الري على ضفاف وادي مجردة لضخ المياه وري منتوجاتهم الفلاحية واشجارهم الا ان السلطات تدخلت وحجزت تلك المعدات فكانت ردة فعلهم غلق الطريق السيارة تونس بنزرت. وكنا قد تحدثنا في تقاريرنا السابقة عن ان البديل عن سوء إدارة السلطة للازمات هو مضي أصحاب الحقوق نحو الفردانية واعتماد حلول بديلة قد تكون على حساب حقوق أفراد آخرين او جماعات.

- في تمغزة خرج السكان في حركة احتجاجية رفضا لالقاء القبض على مشتبه بهم في قضية تطرف ديني وذلك بتعمدهم غلق مختلف المقرات الادارية مثل البريد وغيره طلبا لاطلاق سراح الموقوفين اولا. هذا الشكل الاحتجاجي، غلق مختلف المقرات الادارية، ظهر ايضا في منطقة العلا بالقيروان اثر خروج محتجين من منطقة الشكاكرة رفضا للعطش وتأخر تزويدهم بالماء الصالح للشراب.

-هناك نزعة نحو التصعيد عند الاحتجاج وذلك بالخروج في وقفة احتجاجية سرعان ما تتطور الى غلق طريق وحرق عجلات وإغلاق المقرات الادارية وهذا مؤشر عن فقدان الثقة في مؤسسات الدولة من حيث استجابتها للمطالب وحلها للازمات.

- عودة أزمة نقص الخبز في الجهات اثر احتجاج المخابز على تأخر حصولهم على منحة الدعم وهذا يؤكد مرة اخرى عجز السلطة على حسن إدارة الازمات العاجلة وذات التداعيات المباشرة على المواطن.

-على غرار انقطاع مياه الشرب تشهد بعض المناطق انقطاعا مسترسلا للكهرباء وهذا يدخل في اطار خيارات اتخذتها السلطة مرتكزة على قطع الكهرباء وذلك في اطار التقشف جراء ارتفاع كلفة إنتاج الكهرباء (غلاء سعر برميل النفط).

- وزارة التربية تتخذ قرار بالتخفيض في عدد مقاعد النموذجي بالقيروان وخروج الاهالي في احتجاجات وهذا مؤشر عودة ساخنة للاحتجاجات ذات الخلفية التربوية خلال الأسابيع القادمة.

لم تلح خلال شهر جويلية اي آفاق حول القطاع الفلاحي بخصوص التعامل معه كقطاع استراتيجي والدليل تراكم الازمات دون حلول ففي الوقت الذي يصارع فيه مربو الماشية غلاء الاعلاف وارتفاع كلفة الانتاج ويصارع فيه مزارعو الحبوب الحرائق جراء تقادم الأسطول يواجه منتجو الخضر والغلال ازمة كبرى من حيث غياب مادة الامونيتر ونقص اليد العاملة. وليس هناك أي خطة معلنة من قبل السلطة للتعاطي مع هذه الازمات رغم أهميتها في علاقة بضمان الأمن الغذائي.

كما لا تظهر السلطة قدرة على إدارة الازمات بما من شانه ان يزيد من تعقيدات مجمل هذه الإشكاليات ويزيد، كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة، من حجم التباعد بين المواطن من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى.

خارطة احتجاجات جويلية

بلغت عدد الاحتجاجات المرصودة خلال شهر جويلية 335 تحركا احتجاجيا توزع وفقا لخارطة احتجاجية تقليدية اذ تأتي ولاية قفصة في مرتبة أولى (79 تحرك احتجاجا) من حيث أكثر المناطق احتجاجا نظرا لطبيعة الإشكاليات الاجتماعية والتنموية المطروحة في الجهة ومنها ارتفاع معدلات البطالة تليها ولاية تونس (66 تحرك احتجاجي).

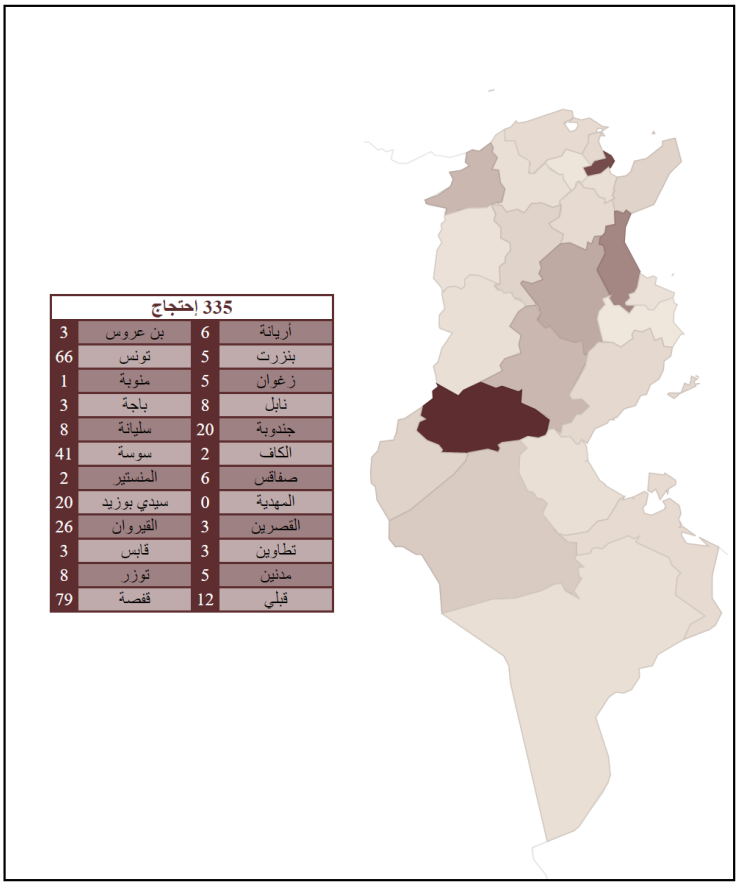

ووفقا لخارطة التحركات لشهر جويلية يأتي إقليم الجنوب الغربي (قفصة وتوزر وقبلي) في المرتبة الأولى بحوالي ثلث (29.5 بالمئة) التحركات الاحتجاجية المرصودة طيلة جويلية يليه الاقليم الشرقي (يضم إقليم تونس الكبرى وولايات بنزرت ونابل وزغوان) ب28 بالمئة فيما نال الوسط بشقيه الشرقي (49 تحرك احتجاجي) والغربي (49 تحرك احتجاجي) نصيب الثلث أيضا من مجموع التحركات الاحتجاجية المرصودة. وياتي إقليم الشمال الغربي في مرتبة لاحقة ب9.8 بالمئة من مجموع التحركات الاحتجاجية المرصودة فيما يأتي إقليم الجنوب الشرقي في مرتبة أخيرة بنسبة تناهز 3.28 بالمئة.

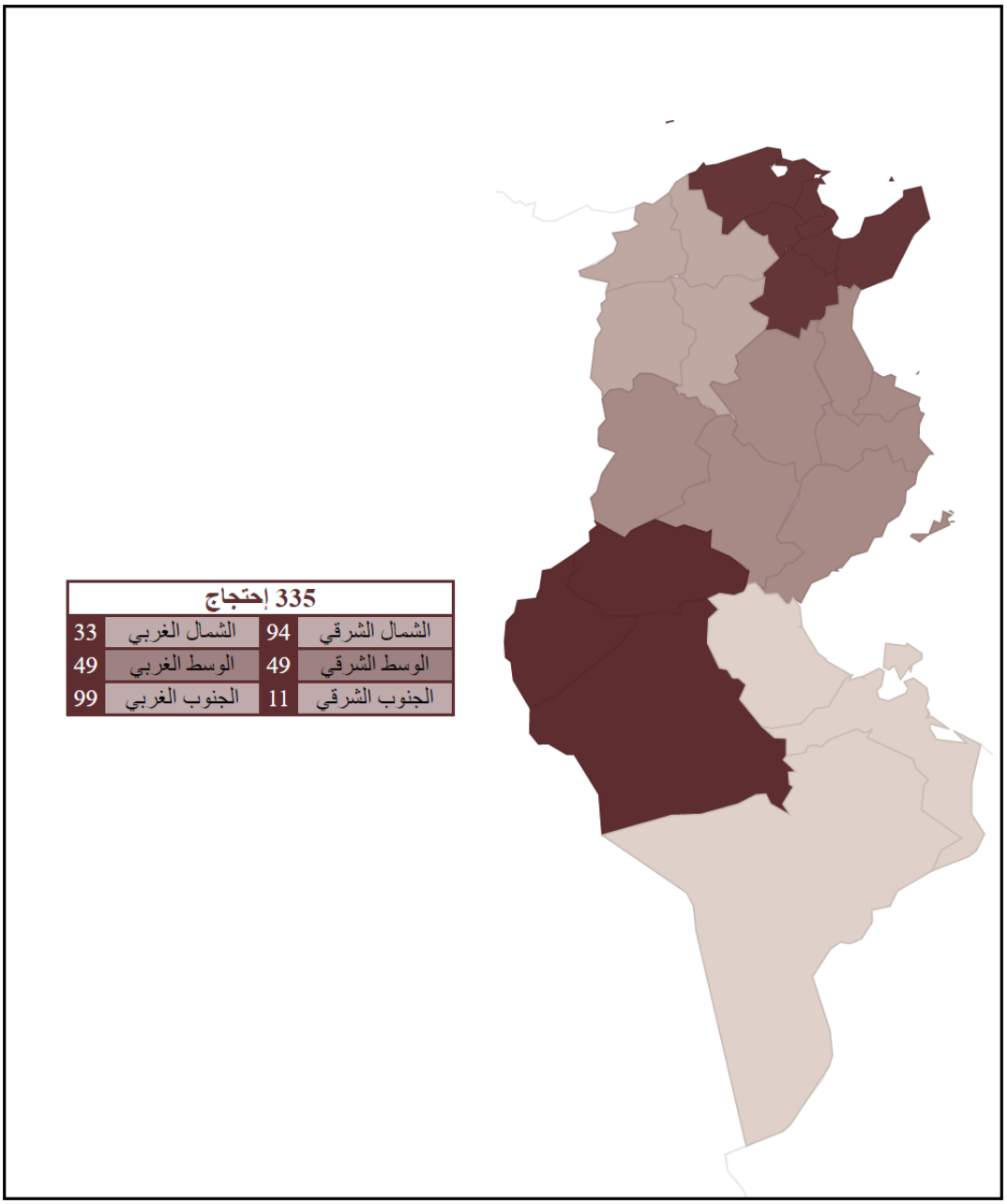

وتدل خارطة الاحتجاجات المرصودة على شبه التساوي بين جميع المناطق من حيث تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتردي الخدمات المقدمة للمواطن.

وشهدت الاحتجاجات العشوائية أي تلك التي تنزع نحو العشوائية من حيث تعطيل مصالح المواطنين وتعطيل مصالح الإدارة تراجعا بنسبة ناهزت 16.1 بالمئة وهي مرتبطة دون شك بتراجع الحجم الجملي للاحتجاجات.

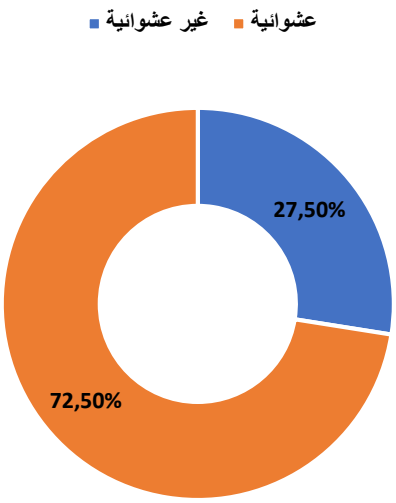

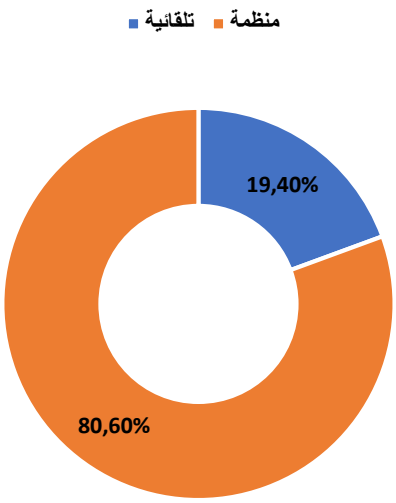

الا انها تبقى مهمة في بعض مناطق الاحتجاج التقليدية مثل قفصة والتي بلغت نسبة الاحتجاجات العشوائية فيها 86 بالمئة من مجموع احتجاجات شهر جويلية فيما بلغت هذه النسبة 96.9 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة في ولاية تونس طيلة جويلية وكانت في حدود 90 بالمئة من مجموع احتجاجات ولاية سوسة.

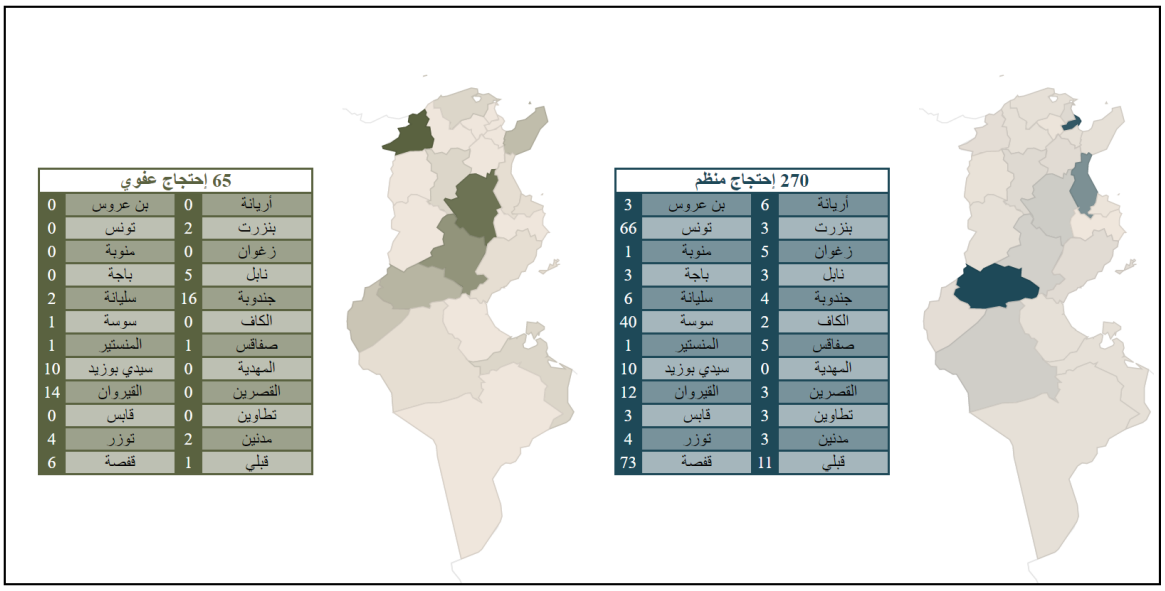

65 إحتجاج عفوي			
أريانة	0	بن عروس	0
بنزرت	2	تونس	0
زغوان	0	منوبة	0
نابل	5	باجة	0
جندوبة	16	سليانة	2
الكاف	0	سوسة	1
صفاقس	1	المنستير	1
المهدية	0	سيدي بوزيد	10
القصرين	0	القيروان	14
تطاوين	0	قابس	0
مدنين	2	توزر	4
قبلي	1	قفصة	6

270 إحتجاج منظم			
أريانة	6	بن عروس	3
بنزرت	3	تونس	66
زغوان	5	منوبة	1
نابل	3	باجة	3
جندوبة	4	سليانة	6
الكاف	2	سوسة	40
صفاقس	5	المنستير	1
المهدية	0	سيدي بوزيد	10
القصرين	3	القيروان	12
تطاوين	3	قابس	3
مدنين	3	توزر	4
قبلي	11	قفصة	73

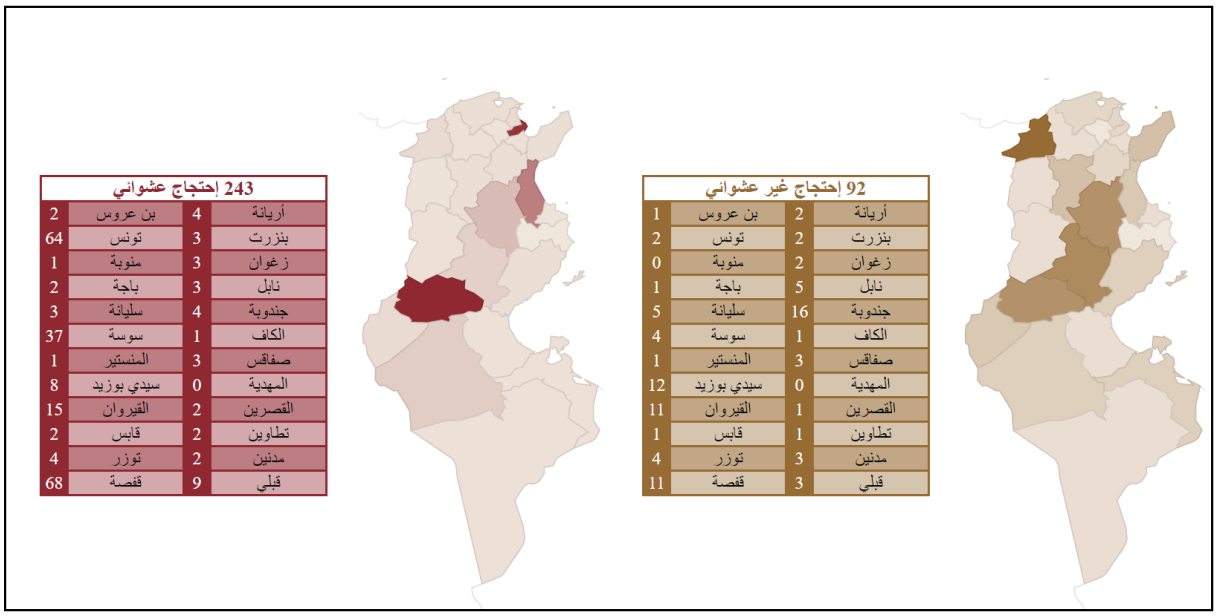

وبلغت نسبة الاحتجاجات المختلطة بين الجنسين 91.3 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة مسجلة بذلك تطورا نسبيا عن الشهر الماضي ناهز 3.8 بالمئة ما يعني ان الأضرار مشتركة والمطالب ايضا مشتركة فيما تقدر نسبة الاحتجاجات التي خاضها الرجال 7.8 بالمئة.

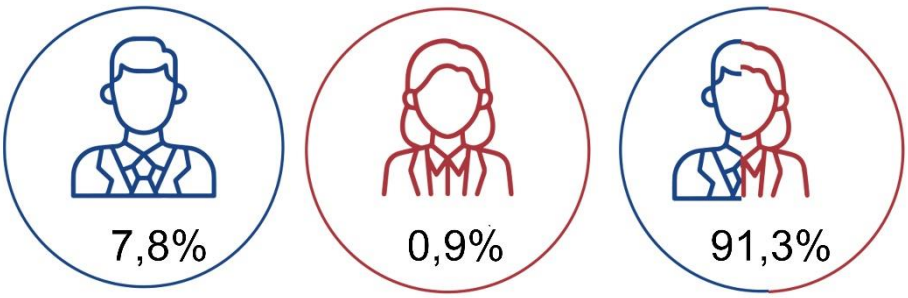

وسجلت الاحتجاجات المتعلقة بالقطاع العمومي ارتفاعا من 25 بالمئة مسجلة خلال شهر جوان الى 57 % مسجلة خلال شهر جويلية الامر الذي يعني حالة عدم الرضاء تجاه السياسة العمومية بما في ذلك خدمات الإدارة وجودة تلك الخدمات وأيضا السياسات العمومية فيما يتعلق بالتوزيع العادل للخدمات وتوفيرها مثل مياه الشرب والكهرباء والصحة والنقل وجل الخدمات الأساسية. هذا الوضع يغذي بشكل واضح الاحتقان الاجتماعي ويزيد من تعميق الشرخ بين الفاعل الاجتماعي ومؤسسات الدولة فالفاعل الاجتماعي تراجعت انتظاراته من مؤسسات الدولة ودخل مرحلة البحث عن حلول للخلاص الفردي ومنها الهجرة غير النظامية والعمل الهامشي والانتحار والادمان والانضمام الى الجريمة المنظمة.

وتعلقت 11 بالمئة من احتجاجات جويلية بالقطاع التربوي خاصة في علاقة بإجراءات الدخول الى الاعداديات النموذجية وتعلقت 9 بالمئة بالوضع البيئي و9 بالمئة بالحق في الماء اذ تواترت احتجاجات العطش والذي طال البشر والشجر. فيما تعلقت 7 بالمئة من احتجاجات جويلية بالجانب القانوني لمجموعة من المطالب وتعلقت 4 بالمئة من احتجاجات جويلية بالقطاع الفلاحي وأيضا بالجانب الأمني.

القطاع

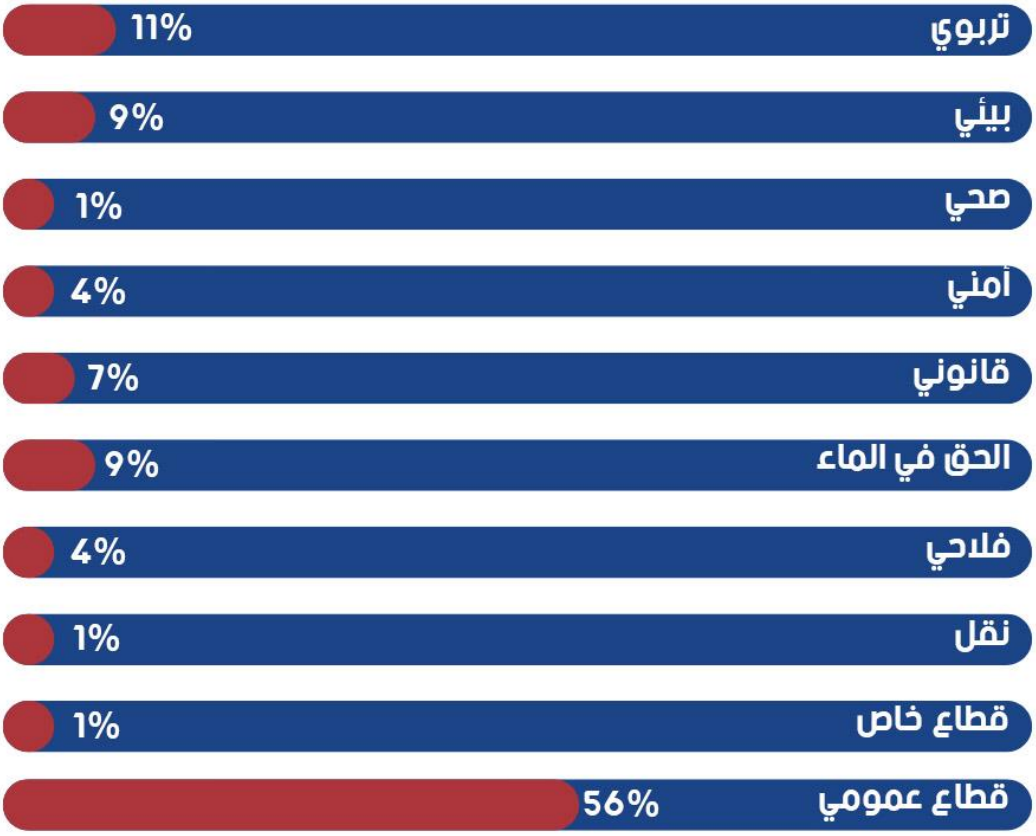

المطالب الاحتجاجية

مثلت الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 78 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة تليها المطالب المتعلقة بالإدارة بنسبة 15 % ثم المطالب المتعلقة بالخلفية السياسية بنسبة 8 بالمئة والمطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية بنسبة 2 بالمئة.

التصنيف

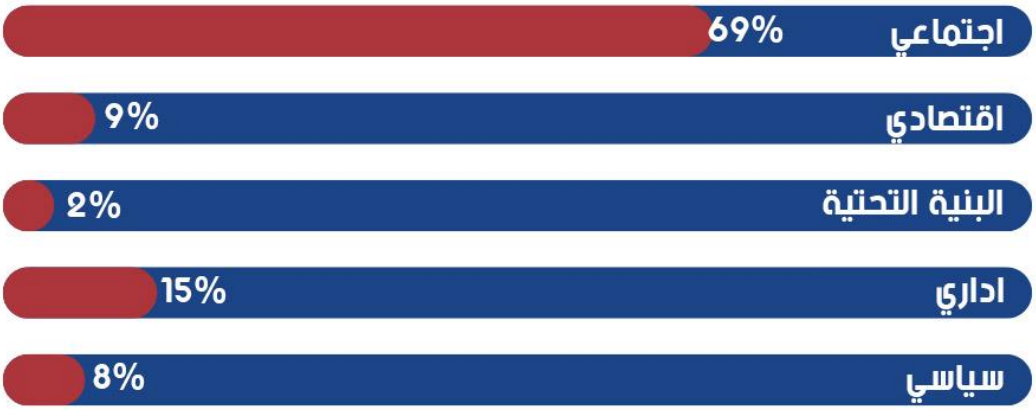

وتعلقت أسباب اغلب الاحتجاجات بالحق في التشغيل وذلك بنسبة 39 بالمئة أي بمعدل 128 تحركا احتجاجيا من مجموع الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر جويلية. وكانت في مناطق مختلفة منها مناطق تقليدية في العطش مثل ولاية القيروان. تليها الاحتجاجات المتعلقة بالحق في الماء بنسبة 29 بالمئة (61 تحرك احتجاجي) ثم الاحتجاجات المتعلقة بالحق في ظروف عمل ملائمة وتحفظ كرامة العمال سواء من حيث مناخ العمل او من حيث الحقوق المهنية الشغل بنسب ناهزت 22 المئة بالإضافة الى المطالبة بالترسيم بنسبة ناهزت 13 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة طيلة جويلية (41 تحرك احتجاجي). ثم احتجاجات تعلقت بالاوضاع الاجتماعية المتردية بنسبة 11 بالمئة وقد بلغت 36 تحركا احتجاجيا من مجموع الاحتجاجات المرصودة وتعلقت 9 بالمئة من الاحتجاجات بالاحتجاج على قرار و4 بالمئة بالمساندة لشخص و2 بالمئة بانقطاع مياه الري وبالمرافق العمومية وبالرواتب الشهرية وبالبنية التحتية. فيما تعلقت 1 بالمئة من الاحتجاجات المرصودة بعدم توفر المواد الأساسية وبانقطاع التيار الكهربائي وبرداءة الطريق وبنقص الفضاءات الثقافية وغيرها من المطالب.

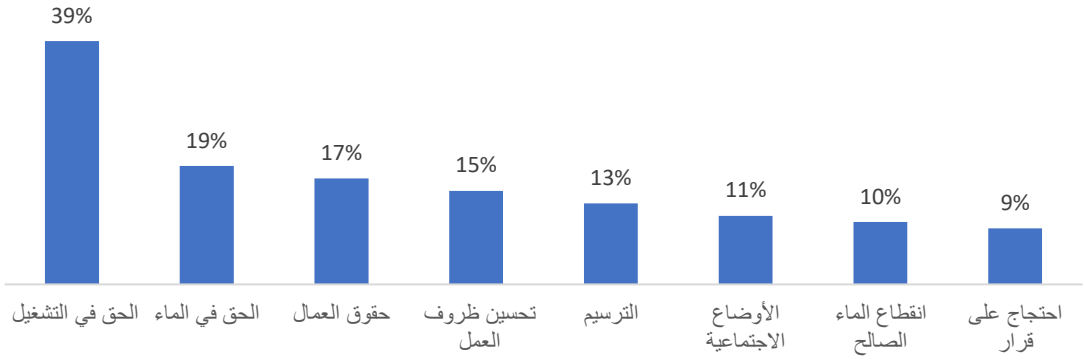

ويهم المرصد الاجتماعي التونسي ومن وراءه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ان يذكر بان الاحتجاجات المتعلقة بالتنمية اختفت من احتجاجات شهر جويلية ما يعني ان آمال الناس ومطالبهم تقهقرت الى مستوى الخط الأول من حقوق الانسان وهي كما ذكرنا الحق في الغذاء والدواء والماء.

الاشكال الاحتجاجية والفاعلون

مثل الاعتصام ابرز الاشكال الاحتجاجية التي اعتمدها المحتجون في تعبيراتهم وذلك بنسبة 48.1 بالمئة، يليه الوقفات الاحتجاجية بنسبة 19.7بالمئة ثم غلق الطرقات بنسبة 8.7 بالمئة واضرابات الجوع بنسبة 6 بالمئة وأيضا الاضراب بنسبة 6 بالمئة ثم توجيه النداءات عبر وسائل الاعلام وحرق العجلات المطاطية وتعطيل الأنشطة واقتحام المؤسسات الإدارية واحتجاز شخص او وسيلة نقل وإصدار البيانات وإعلان الاضراب العام وغيرها من الاشكال الاحتجاجية بنسب متفاوتة طيلة شهر جويلية.

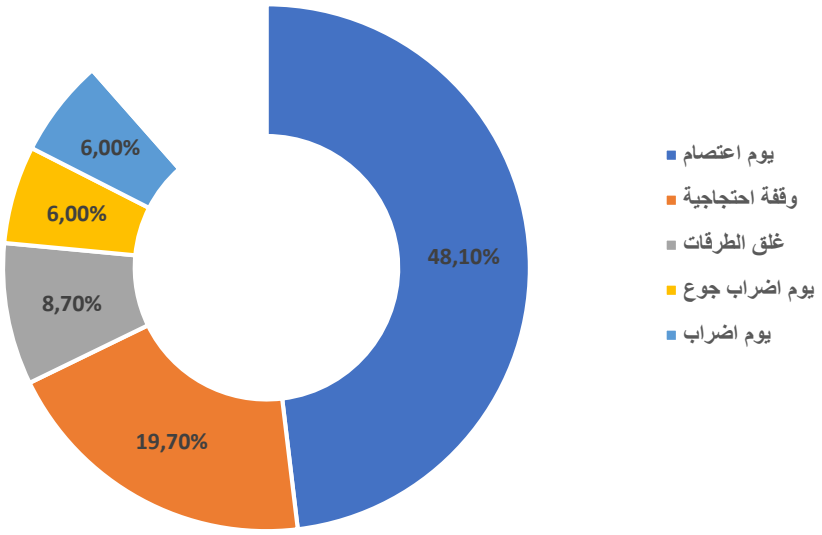

وكان السكان أبرز الفاعلين في احتجاجات شهر جويلية وذلك بنسبة 26 بالمئة يليهم الشباب بنسبة 20 بالمئة أي 65 تحركا احتجاجيا ثم المعطلين بنسبة 19 بالمئة وأصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل بنسبة 19 بالمئة والعمال بنسبة 15 بالمئة والمهاجرون بنسبة 10 بالمئة والموظفون بنسبة 7 بالمئة والفلاحين بنسبة 4 بالمئة وغيرهم (انظر الجدول المرافق). ونذكر أيضا بان تراجع احتجاجات المعطلين يعني تراجع الامل في توفر حلول وآفاق للتشغيل .

الفاعلون

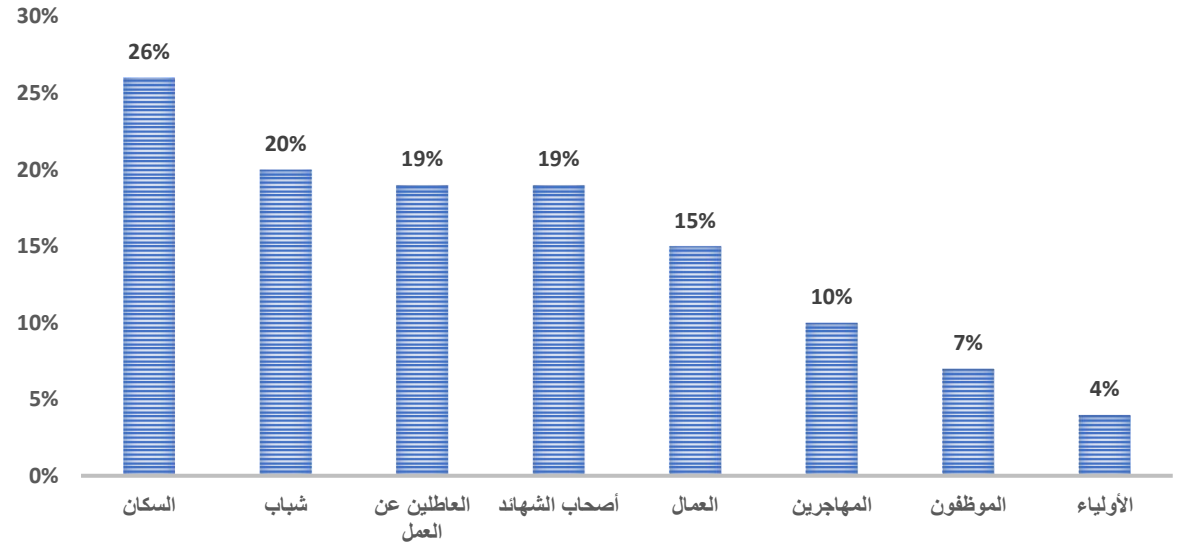

ومثلت الطرقات أبرز الفضاءات الاحتجاجية بنسبة 23 بالمئة تليها مقرات الشركة التونسية للمجمع الكيمياوي بنسبة 19 بالمئة وقد ارتفعت النسبة بحوالي 8 بالمئة مقارنة باحتجاجات شهر جوان. كما مثلت المقرات الاجتماعية للوزارات والمقرات السيادية مسرحا للتحركات الاحتجاجية وذلك بنسبة 10 بالمئة والأماكن العامة بنسبة 4 بالمئة. ومن ضمن الفضاءات المستخدمة أيضا من قبل المحتجين وسائل الاعلام (7 بالمئة). كما مثلت المستشفيات فضاء للاحتجاج بنسبة 2 بالمئة.

الفضاءات

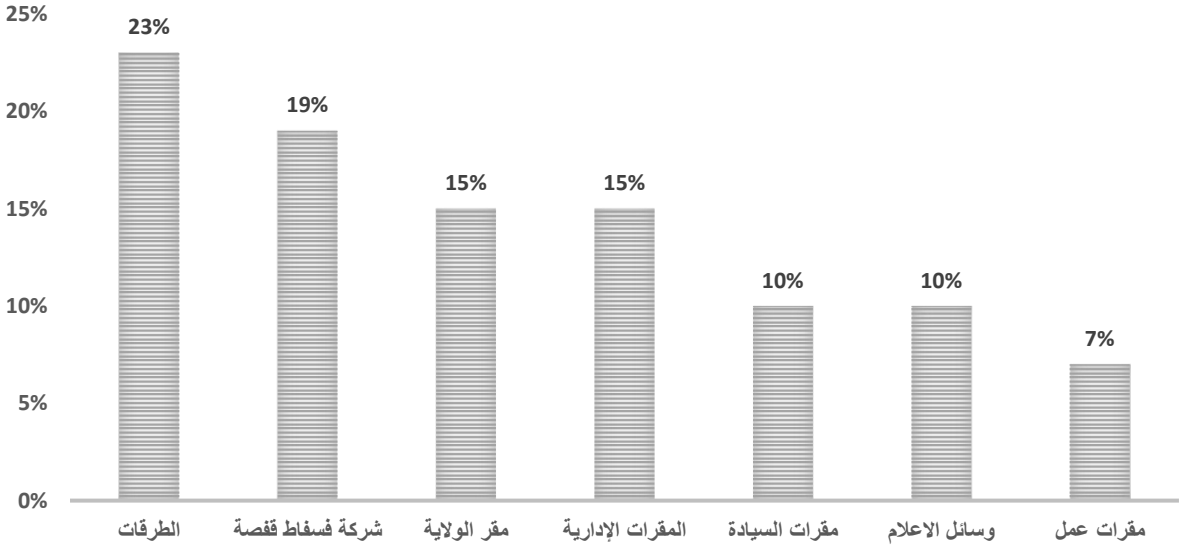

الهجرة غير النظامية خلال شهر جويليــة 2022

مثّل الموعد الانتخابي والظروف المناخية الملائمة في شهر جويلية سنة 2022 فرصة للحالمين بالعبور نحو الضفة الشمالية حيث ارتفع نسق التدفقات شيئا فشيئا لكن مقارنة بشهر جويلية سنة 2021 فقد انخفض في عدد الواصلين التونسيين للسواحل الإيطالية بنسبة 12 % حيث بلغ عددهم 3530 مقارنة ب 4044 في نفس الشهر بسنة 2022.

كما تمكنت السلطات التونسية في شهر جويلية لهذه السنة من احباط 226 عملية اجتياز ومنع 3226 مجتازا أي بارتفاع ملحوظ مقارنة ب 2900 مجتازا في نفس الفترة بسنة 2021 واغلبهم من جنسيات تونسية بنسبة 53.24 % مقارنة ب 46.76 % من الجنسيات الغير تونسية كما تم احباط اغلب العمليات بحرا بنسبة 91 % مقارنة ب 8.8% برا .

أصبحت الجنسية التونسية تحتل المرتبة الأولى في الواصلين الى إيطاليا بنسبة 18% بعد بقيت طيلة السداسي الأول في المرتبة الثالثة خلف الجنسيات المصرية والبنغالية. وبلغ عدد القصّر التونسيون الواصلون الى إيطاليا 1242 قاصرا في حين نقدّر عدد العائلات الواصلة منذ بداية السنة ب 300 عائلة. يحرص الناجحون في الوصول الى السواحل الأوروبية بحرا الى إيطاليا او برا عبر صربيا على تقاسم تجربتهم على الشبكات الاجتماعية بتوثيق الرحلة في مقاطع فيديو مرفوقة بما يعبر عن سعادتهم في الوصول والنجاح او فيديو لتقديم شهادات حول مسار مشروعهم الهجري.

ماتزال الطريق الهجرية عبر صربيا تستقطب العشرات من التونسيين.ات رغم كلفتها المادية الباهضة وبعد المسافة لكنها بالنسبة للعديد اقل خطورة من طريق البحر الأبيض المتوسط الأوسط.

مع تواصل الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تغرق فيها البلاد منذ سنوات واستقرار العوامل المناخية ستتواصل التدفقات نحو الضفة الشمالية للمتوسط رغم عسكرة السواحل برا وبحرا لكن هذه المقاربة لم تمنع التدفق ولم تخفّض الموت على السواحل التونسية.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2019 - 2020 - 2021 - 2022

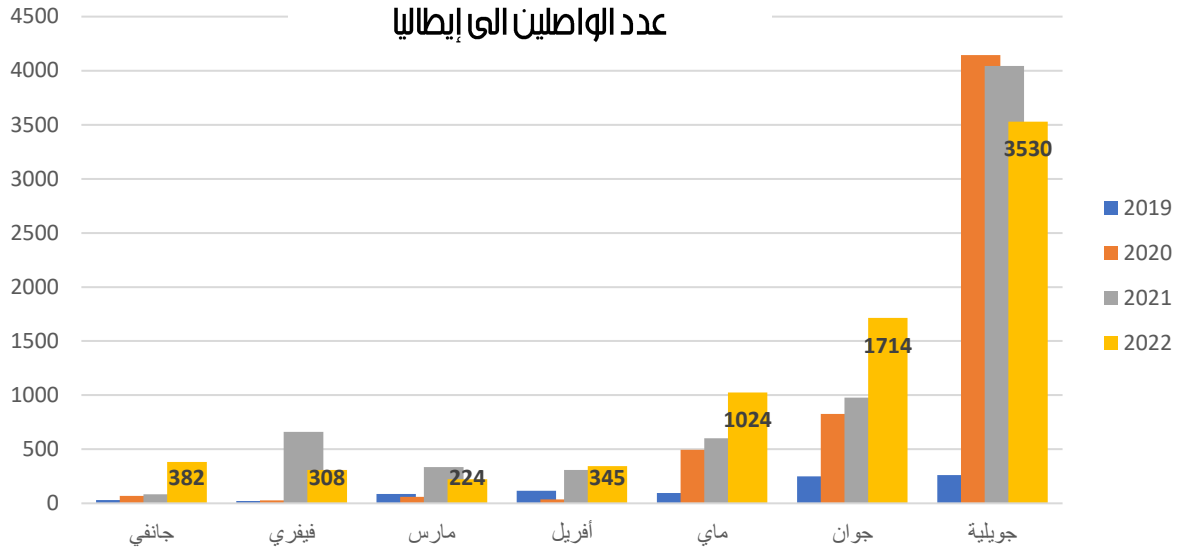

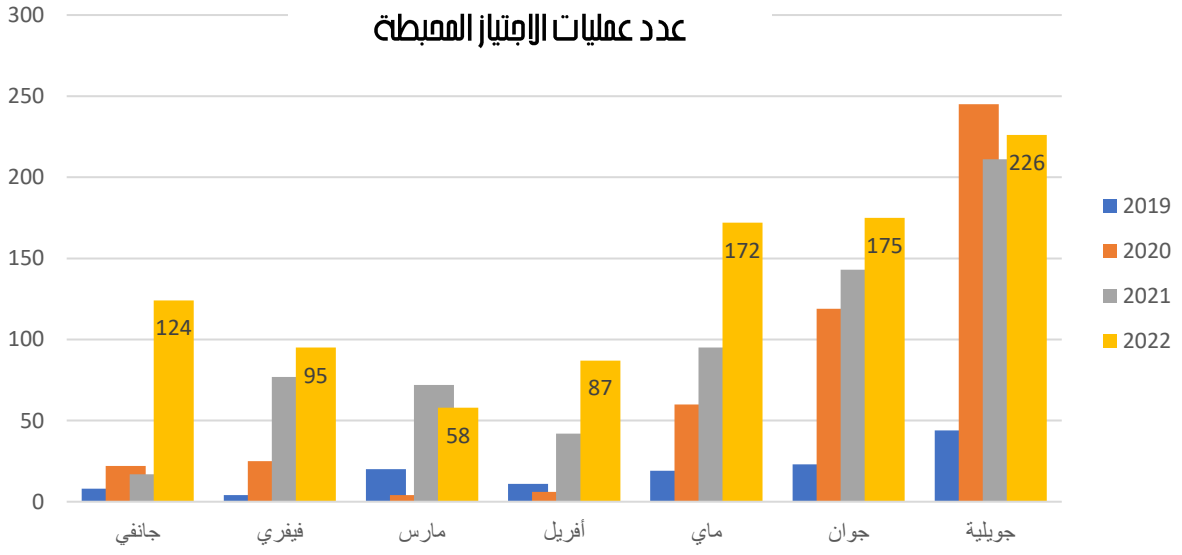

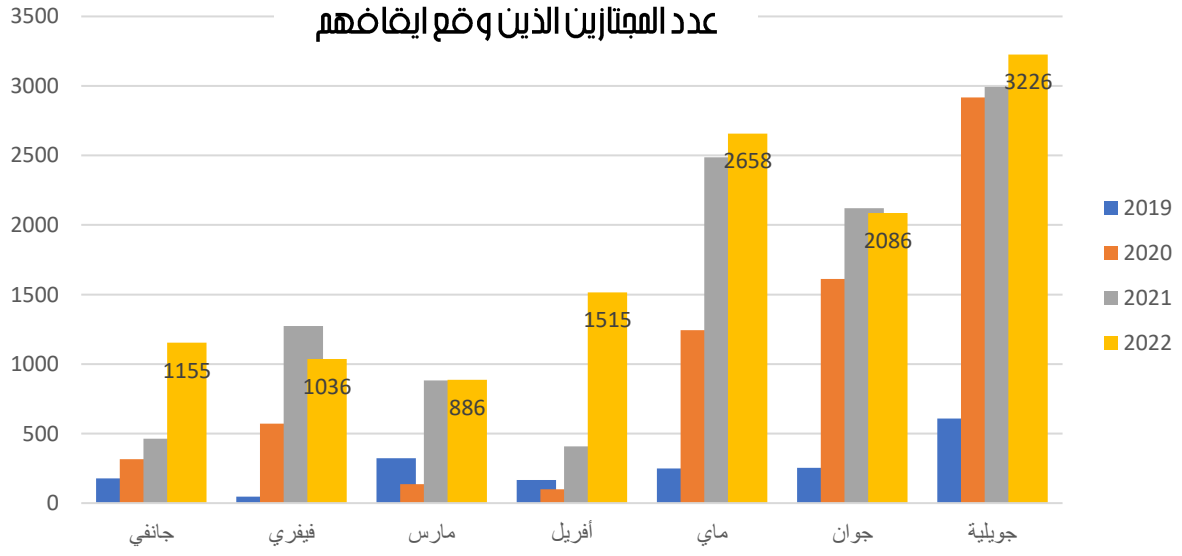

الشهر	2019			2020			2021			2022		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفري	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	224	58	886
أفريل	116	11	166	37	6	99	307	42	409	345	87	1515
ماى	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658
جوان	249	23	254	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086
جويلية	262	44	608	4145	245	2918	4044	211	2993	3530	226	3226
المجموع	858	129	1823	5655	481	6895	7007	657	10627	7527	937	12562

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2022

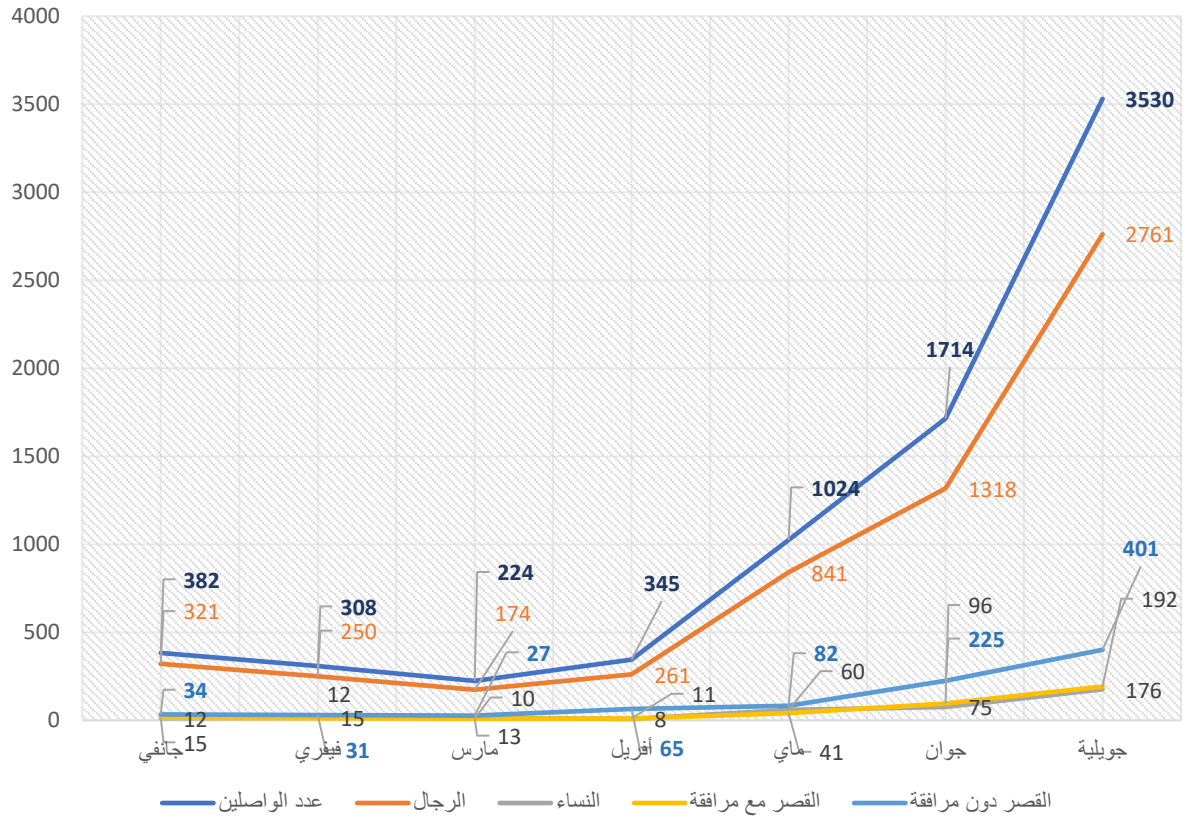

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	382	321	12	15	34
فيفري	308	250	15	12	31
مارس	224	174	13	10	27
أفريل	345	261	08	11	65
ماي	1024	841	60	41	82
جوان	1714	1318	75	96	225
جويلية	3530	2761	176	192	401
المجموع	7527	5926	359	377	865

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال جويلية 2022

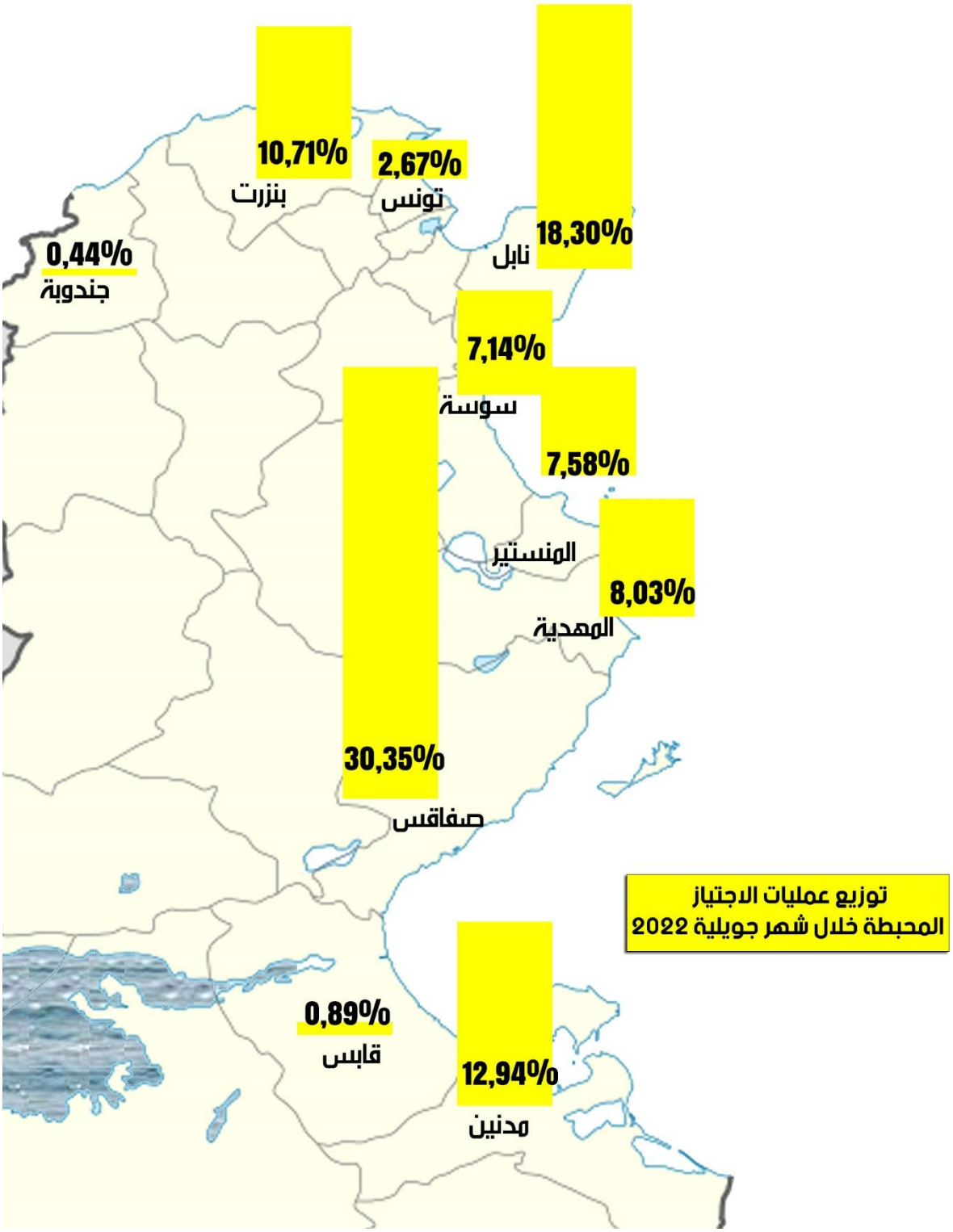

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتيازلكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال جويلية 2022

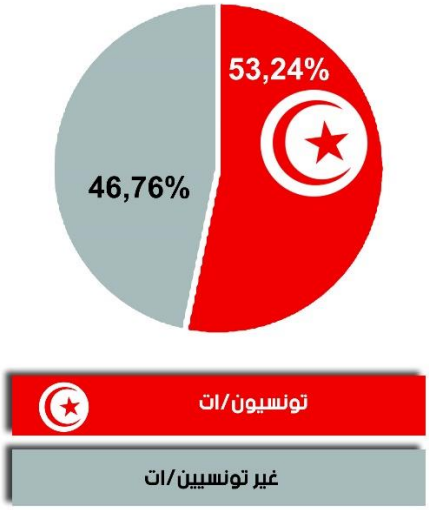

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال 2022

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2022

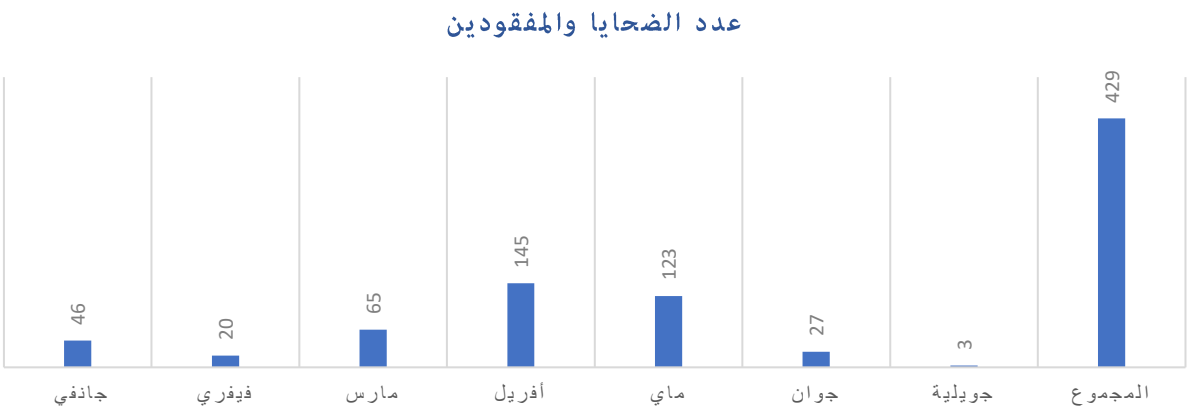

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2022	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2022
842	429

تقرير العنف لشهر جويلية 2022

عرف شهر جويلية 2022، عودة واضحة وقوية للمقاربة الأمنية العنيفة. وتجسمت أساسا خلال النصف الثاني للشهر الذي سجل سلسلة من الوقفات الاحتجاجية الرافضة لنسخة مشروع الدستور المعروض للاستفتاء، ووجهت في اغلبها باستعمال مفرط للقوة من قبل قوات الامن اين تم استهداف ناشطين وحقوقيين وسياسيين مع ضرب وتعنيف المتظاهرين واعتماد الغاز المشل للحركة.

وكان شهر جويلية أيضا وباعتبار تزامنه مع الحملات التفسيرية للاستفتاء، مسرحا زمنيا لإنعاش كل اشكال العنف اللامرئي وخاصة في شكله السيبراني، والذي وصل حد تنظيم حملات ممنهجة من السحل الالكتروني وانتشار غير مسبوق لخطابات التشويه والسباب والشتم والتنمر والتخوين بين الفرقاء السياسيين واللذين انقسموا بالأساس بين مناصري ومريدي الرئيس قيس سعيد ومعرضيه من المدافعين على عودة حزب حركة النهضة..

وعموما كان التوتر والخلاف والمشاحنة الأساس الذي حكم التعامل بين مختلف مكونات الساحة السياسية، فجاءت خطابات رئيس الجمهورية قيس سعيد ملغمة برسائل التقسيم والتفريق) مساند لمسار 25 جويلية مواطن وطني ومعارض للمسار مواطن غير وطني) وغياب الثقة والتخوين لتقابلها خطابات مشابهة تسعى الى التقزيم والتقليل من القيمة والاقصاء كل من اختلف معها عبر التشكيك من وزنه السياسي وحجم مناصريه.

القطاع

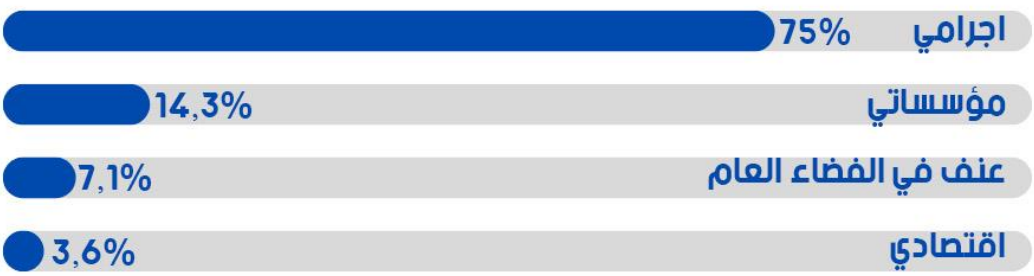

وبنفس ملامح الأشهر التي سبقته لم يعرف شهر جويلية، تراجع لظاهرة العنف في الفضاء العام المشترك او في الفضاء الخاص الاسري العائلي. فكان العنف المروري

والانفعالي الاسري والعلائقي أبرز العناوين المرصودة فكانت الاعراس والمناسبات اطارا لتسجيل اعتداءات ومشاجرات وتبدل عنف باستعمال الأسلحة البيضاء وبنادق الصيد. ومثلت الطرقات مجالا لتجلي خلافات ومواجهات واحداث عنف بين مستعملي الطريق. ولم يهدأ فضاء الاسر فسجل بدوره خلافات نتج عنها في أكثر من مناسبة عنف شديد خلف وفاة أحد افرادها.

وحافظ العنف الاجرامي على صدارة ترتيب العنف المرصود خلال شهر جويلية أيضا حيث احتكر وحده ثلاثة ارباع حالات العنف المرصودة على امتداد الشهر، يليه في \الك العنف المؤسساتي بنسبة 14% ثم العنف في الفضاء العام بنسبة تتجاوز ال 7% وليحافظ العنف الاقتصادي على نفس نسبة الشهر السابق والتي كانت في حدود ال 4% من جملة العنف المسجل.

المكان

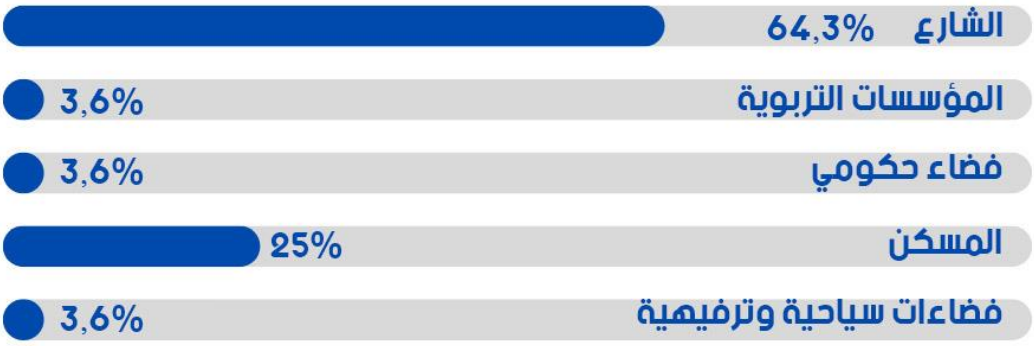

ويفسر المرصد الاجتماعي التونسي تواصل تفشي ظاهرة العنف داخل المجتمع التونسي وفي الفضاء العام والخاص على حد السواء، الى سببين أساسيين، غياب احترام القانون وضوابط العيش المشترك وما يخلفه من ازمة فوضى، وانتشار الشعور الراسخ بالإفلات من العقاب وما يحدثه من قهر تمارسه السلطة على الفرد، وعدم تكافؤ للفُرص في مجتمعه وعدم الحصول على حقوقه كأحد أفراد هذا المجتمع. وبصفة عامة يكون لأزمة الفوضى وهذا الشعور الراسخ بالإفلات من العقاب انعكاساته السلبية على الاسرة التي أصبحت بدورها فضاء حاضنا للعنف.

ومن المهم التذكير انه وعلى امتداد أشهر، نبه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن ورائه المرصد الاجتماعي التونسي من تفاقم ظاهرة العنف، التي استشرت في الفضاء العام والخاص وداخل الأطر الرسمية للدولة وفي الفضاء الرقمي

وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. ليتجه العنف في كل مرة نحو التصعيد والتطرف والوحشية والخروج عن السيطرة.

يعتبر الشارع والطريق العام الفضاء التي دارت فيه مختلف اشكال العنف المسجل اين سجل أكثر من 60% من العنف المرصود خلال شهر جويلية ليأتي بعده فضاء السكن كفضاء خاص حاضن لنحو 25 % من العنف المسجل.

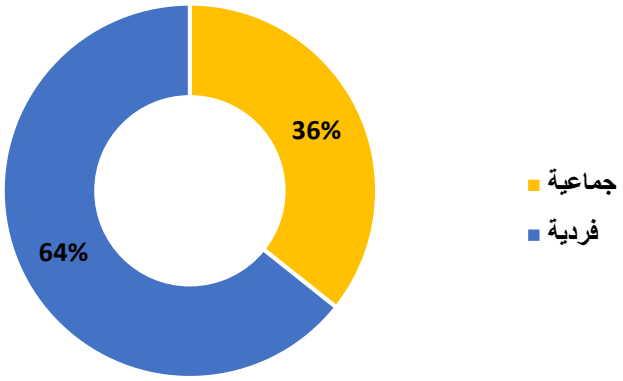

ولا يخرج شهر جويلية عن الخصوصيات العامة للأشهر التي سبقته من السنة، اين يغلب عليه العنف في شكلها الفردي فيتجاوز ثلثي العنف المسجل في حين يكون العنف في اخراجاته الجماعية في حدود الثلث. ويكون الرجال مسؤولون على أكثر من ال 57% من أحداث العنف المرصودة في عينة الرصد التي تظم جملة الصحف اليومية والاسبوعية والمواقع الالكترونية والتلفزات والاذاعات، في حين يتضاعف حضور النساء اللاتي انخرطن مؤخرا في سلوك العنف اكثر من 3 مرات مقارنة بالنسب المسجلة خلال الأشهر السابقة ليكن مسؤولات على نحو ال21% من العنف المسجل بعد كانت نسبتهن في حدود ال 6%.

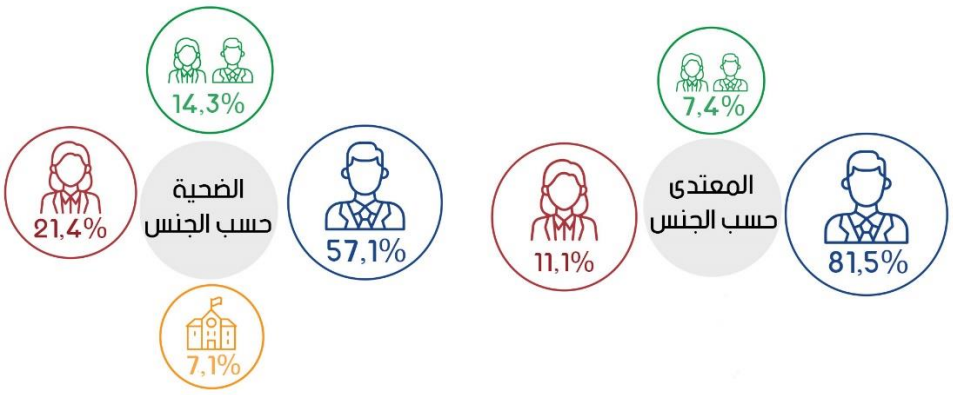

ولا يقتصر العنف المسجل خلال شهر جويلية على شكله الفردي او الجماعي، بل جاء حاملا لعدد من حالات العنف ضد النفس اين شهد 10 احداث بين حالات انتحار ومحاولات انتحار.

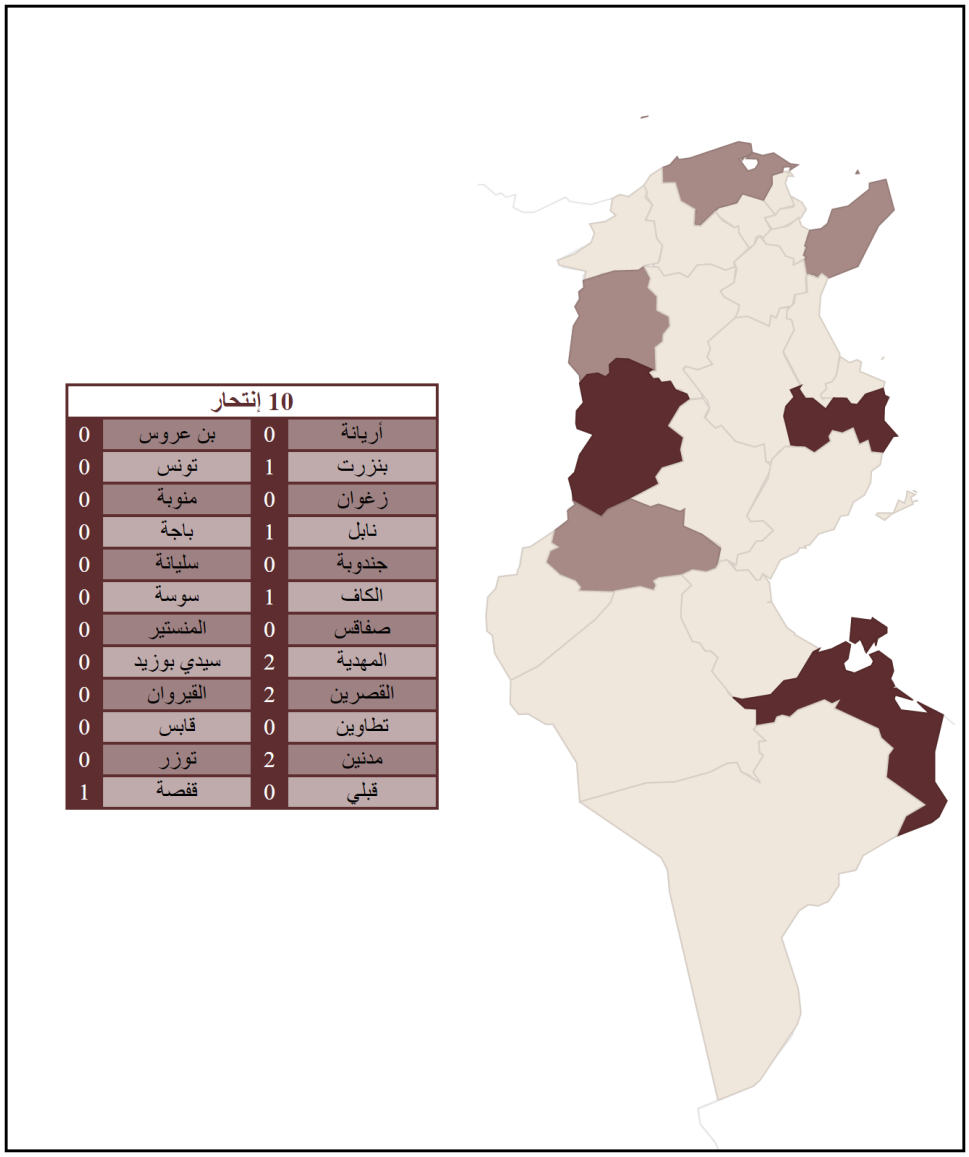

10 إنتحار			
أريانة	0	بن عروس	0
بنزرت	1	تونس	0
زغوان	0	منوبة	0
نابل	1	باجة	0
جندوبة	0	سليانة	0
الكاف	1	سوسة	0
صفاقس	0	المنستير	0
المهدية	2	سيدي بوزيد	0
القصرين	2	القيروان	0
تطاوين	0	قابس	0
مدنين	2	توزر	0
قبلي	0	قفصة	1

كان الذكور أبرز الفاعلين فيها.

وكانت الفئة العمرية بين ال 25 و45 الفئة الأكثر هشاشة والتي عرفت 8 حالات انتحار ومحاولات انتحار وارتبطت في مجملها بوضع نفسي ذو خصوصية او بهشاشة اجتماعية واقتصادية حادة.

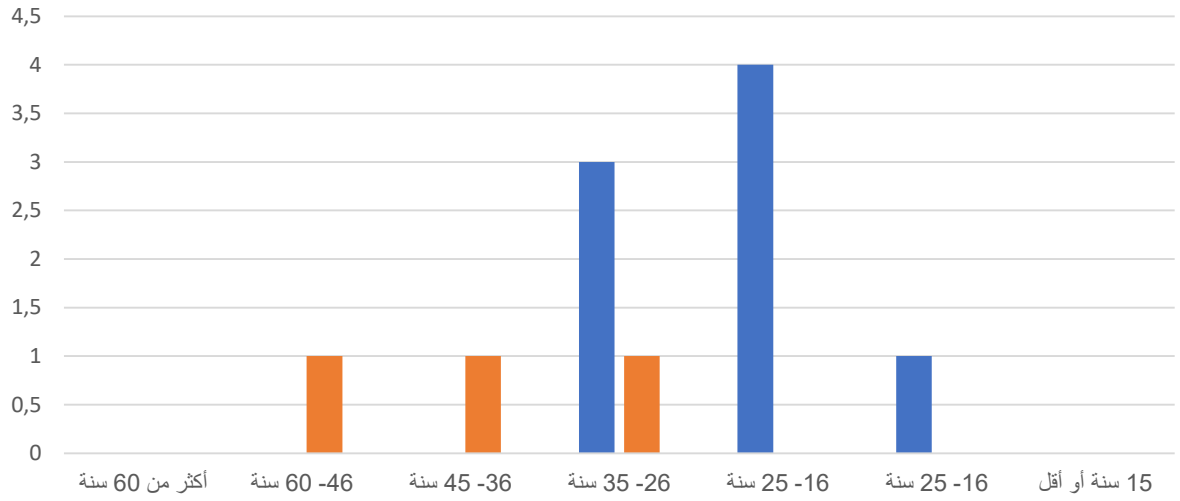

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	0	1	4	3	0	0
إناث	0	0	0	1	1	0
المجموع	0	1	4	4	1	0

وينبه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرصد الاجتماعي التونسي الى خطورة تصاعد العنف البوليسي في سياقات التضييق وإطلاق اليد ويعتبر انها لن تمثل الا تهديد مباشر لمناخ الديمقراطية والحرية والعدالة والحق ولن تكون الا الأداة التي من شانها نشر الفوضى وعدم الاستقرار. ويجدد في نفس الوقت المنتدى والمرصد دعوتهما الى دراسة ظاهرة العنف بمختلف اشكالها الجماعية والفردية وضد النفس ووضع استراتيجية وطنية تؤسس لمشروع وطني مبني على الاختلاف والتسامح والتنوع وقبول الاخر.

الخاتمة

اعتبارا لمجمل هذه المؤشرات الواردة في هذا التقرير واستنادا الى حصاد الرصد لشهر جويلية ينفتح الوضع الاجتماعي على تطورات عديدة خلال الأسابيع القادمة في علاقة بالعودة المدرسية وما يشوبها من اخلالات ونقائص وفي علاقة أيضا بالعودة الفلاحية وما يشوبها من نقائص.

كما تنفتح معالجة السلطة لملف التحركات الاحتجاجية على خيار واحد بدأت ملامحه تتجلى وهي عودة التعاطي الأمني مع الحركات الاحتجاجية وعودة التجريم والمحاكمات وهو ما أكدته احداث شهر جويلية حيث ستلعب المؤسسة الأمنية دورا في علاقة بالاحتجاجات طالما تغيب الحلول الاقتصادية والتفاعل الإيجابي مع مطالب المحتجين. واذا ما اضفنا الى هذا الوضع معطى الضغوطات المستمرة على الحركة الحقوقية وتشويه النشطاء وتخوين أبناء الحراك الاجتماعي والمناضلين الحقوقيين ستصبح الحركة الاحتجاجية في حالة عزلة وبالتالي تظل مخاطر التصعيد قائمة والنزوع نحو العشوائية قائمة الامر الذي يتهدد طبيعة الاحتجاجات السلمية في تونس والتي استمرت طيلة العشرية السابقة.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.